



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

كيف تعمل الديمقراطية الريعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحول نظام الطاقة إلى الحياض الكربوني

تأليف

أسامة عبد الله الصايغ

سلسلة دراسات مترجمة

(١٣)

الكويت - ٢٠٢٣م





Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies

Established in 1994 - Kuwait University

**How Kuwait Rentier Democracy
is slowing its Energy Transition
Toward Net-Zero Carbon Emissions
Osamah Abdullah Alsayegh**

**A series of Translated Studies
(13)**

Kuwait - 2023



**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ. د. عثمان حمود الخضر

القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار

قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

أ. د. فايز متشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية - جامعة الكويت

أ. د. عبد الله عقله الهاشم

قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية - جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي

القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر
الدبلوماسي الكويتي - دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

د. بدر عثمان مال الله

المدير العام للمعهد العربي للتخطيط
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيايت
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية - دولة الكويت



كيف تعمل الديمقراطية الريعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الهيدروجين الكربوني



أُسِّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.



كيف تعمل الديمقراطية الريعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحيداء الكربوني

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م



كيف تعمل الديمقراطية الرعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحيايد الكربوني

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



تمهيد :

تتأثر سياسات واستراتيجيات الدول من أجل التحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة والوصول إلى الحياد الكربوني، بالعديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي يكون لها انعكاسات نسبية متعددة على هذه السياسات وتلك الاستراتيجيات.

وتتنوع هذه العوامل المؤثرة بين البيئية، والجغرافية، والسكانية، والسياسية، والاقتصادية، ناهيك عن المؤثرات التكنولوجية الآخذة في التطور بوتيرة متسارعة غير مسبوقة.

ولا تعد دول مجلس التعاون الخليجي استثناء من هذه القاعدة العالمية، حيث تتأثر استراتيجياتها الوطنية لتحول الطاقة بحزمة من المؤثرات على المدين المتوسط والبعيد.

وفي هذا الإطار، يعالج هذا العدد الجديد من سلسلة (دراسات مترجمة) العلاقة بين ديناميكية النظام السياسي ممثلاً في السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين سياسات التحول نحو الطاقة النظيفة والحياد الكربوني بالتطبيق على حالة دولة الكويت.

ويقدم هذا العدد رسداً تحليلياً عاماً لهذه العلاقة، وي طرح تفسيرات متعددة بشأنها، وصولاً إلى عدد من النتائج والتوصيات ذات الصلة.

مدير المركز

أ. د. يعقوب يوسف الكندري



كيف تعمل الديمقراطية الريعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



رقم الصفحة	فهرس المحتويات
١٥	- تصدير.....
١٧	- ملخص.....
١٩	- مقدمة.....
٢٤	- تحول نظام الطاقة.....
٢٨	- النظم السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....
٣١	- دوافع الدراسة وتساؤلاتها.....
٣٦	- منهجية الدراسة.....
٤٤	- التحليل والمؤشرات.....
٥٠	- النتائج والسياسات المقترحة.....
٥٥	- الخاتمة.....



تصدير:

قُدمت هذه الدراسة في مركز دراسات الطاقة ومركز الشرق الأوسط في معهد بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس، هيوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. وتم نشرها في الموقع الإلكتروني لمعهد بيكر في ٥ إبريل ٢٠٢٣م، تحت عنوان:

«Lessons From Kuwait: How the Country's Rentier Democracy Is Slowing Its Energy Transition»⁽¹⁾.

تسلط الدراسة الضوء على دور النظام السياسي (المتمثل في مجلسي الوزراء والأمة) في دولة الكويت في الدفع بالمشاريع التنموية، وخاصة تحوّل نظام الطاقة إلى الحياض الكربوني. ونظراً لأهمية وحساسية الموضوع المطروح، رأى الباحث ترجمة الدراسة من اللغة الإنجليزية إلى العربية؛ لكي تصل إلى أكبر قدر من المهتمين بشؤون الطاقة في دولة الكويت، وتكون دعوةً للباحثين المختصين من أجل تعميق البحث العلمي والتحليل في قضية أثر النظام السياسي في دفع عجلة التنمية أو إبطائها.

1- Osamah Alsayegh. Lessons From Kuwait: How the Country's Rentier Democracy Is Slowing Its Energy Transition. Rice University's Baker Institute for Public Policy. Houston, Texas, USA. 5 April 2023. <https://www.bakerinstitute.org/research/lessons-kuwait-how-countrys-rentier-democracy-slowng-its-energy-transition>

يؤكد الباحث أن هدف الدراسة ليس بيان إيجابيات أو سلبيات أو نقد النظام الديمقراطي في الكويت. الهدف المنشود هو استخلاص العبر وتعلم الدروس من أثر العملية السياسية الديمقراطية في تحريك العجلة التنموية للبلاد، لكي يتم تفادي المعوقات والسلبيات وحماية العملية الديمقراطية وتوجيهها لتحقيق مصالح البلاد العليا بدلاً من تلك المنجزات قصيرة الأمد ذات العواقب السلبية طويلة الأمد.

تختلف النسخة العربية عن الأصل الإنجليزي بتغيير عنوان الدراسة بتصريف لم يغير من المعنى، وأضيف فصل جديد كخلفية عن عملية تحويل نظام الطاقة، كما أضيفت أو حذفت بعض الجمل بتصريف، خاصة في الفصول الثلاثة الأخيرة بهدف إيصال الفكرة بشكل أوضح إلى القارئ العربي.

يود المؤلف أن ينوّه بجهود الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي لاحترافيتها في تطوير وتشغيل قاعدة بيانات الوثائق الرسمية وتوفيرها للعامة على موقع مجلس الأمة الإلكتروني. وهذا يؤكد الشفافية في عمل الأمانة العامة للمجلس، والشفافية تعدّ إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية.

ملخص

على الرغم من أنّ تحقيق التحوّل إلى نظام طاقة منخفض الكربون يفرض تحدّيات كبيرة على الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أعلنت دول المجلس عن أهداف طموحة لتحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني، واغتنام الفرص الاقتصادية المحتملة الناتجة من نشر التكنولوجيا النظيفة وتطبيق تدابير إدارة الطلب على الطاقة. يختلف تقدّم وتطور عملية تحوّل نظام الطاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فدولة الكويت، على سبيل المثال، وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد حققت تقدماً بطيئاً، ما أدّى إلى طرح تساؤلات حول وجود علاقة بين طبيعة النظام السياسي والتقدّم نحو أهداف تحوّل نظام الطاقة لتحقيق الحياد الكربوني.

تبحث هذه الدراسة في دور الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دفع أو تثبيط تحوّل نظام الطاقة إلى نظام مستدام منخفض الانبعاثات للغازات الدفيئة. تركّز الدراسة على دولة الكويت، التي تتبنّى نظاماً سياسياً ديمقراطياً، والتي أحرزت تقدماً بطيئاً نحو أهداف التحوّل في مجال الطاقة النظيفة المستدامة، لذا تبحث الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:



كيف تعمل الديمقراطية الرعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني

١ - هل للديمقراطية في الكويت تأثير مباشر أو غير مباشر أم ليس لها تأثير على تطوير عملية التحوّل إلى نظام طاقة مستدام وتحقيق الحياد الكربوني؟.

٢ - ما مدى تأثير النظام السياسي في الكويت على أجندة عملية الانتقال إلى نظام طاقة منخفض الكربون؟.

٣ - ما العوامل في النظام السياسي الكويتي (إن وجدت) التي تعيق تطوير تحوّل نظام الطاقة؟.

قامت منهجية البحث من خلال مراجعة وثائق مجلس الأمة الكويتي الشاملة للمقترحات برغبة، والمقترحات بقانون، والمشاريع بقانون، والقوانين الصادرة بالجريدة الرسمية في الفترة من ١ يناير ٢٠١٢م إلى ٣١ يناير ٢٠٢٣م، وذلك عن طريق قاعدة بيانات الوثائق في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي. وتم إجراء تحليل نوعي وكمي لاستنتاج النتائج. تشير النتائج إلى أنّ النظام السياسي في الكويت قد لعب باستمرار دوراً غير مباشر في إبطاء وتيرة التقدّم في البلاد نحو تحوّل نظام الطاقة إلى نظام مستدام منخفض الكربون. وخُتمت الدراسة بتوصيات بتبني سياسات قصيرة وطويلة الأجل لتحفيز تنمية تحوّل نظام الطاقة في دولة الكويت.

مقدمة

إنّ طبيعة ومكوّنات نظام الطاقة العالمي في حالة انتقالية دائمة بسبب التطوّرات الاقتصادية والسياسية⁽²⁾. في منتصف القرن الماضي برزت الاهتمامات البيئية كمحرّك أساسي جديد لتحوّلات الطاقة العالمية⁽³⁾. يتّصف التحوّل العالمي اليوم نحو الطاقة المستدامة بشموله مصادر طاقة نظيفة (مثل الطاقة المتجدّدة والهيدروجينية والنووية) إضافة إلى مزيج الطاقة التقليدية الحالية، وتكامل تقنيات تخفيف الانبعاثات مع أنظمة قطاعات الطاقة والصناعة (على سبيل المثال: تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه وتصنيعه)، وتطبيق تدابير كفاءة الطاقة للتخفيف من انبعاثات الكربون. تتطلّب عملية تحوّل نظام الطاقة إلى رأس مال كبير للاستثمار في أصول الطاقة النظيفة والبنية التحتية الداعمة. تعود عوائد هذا الاستثمار على سلامة البيئة واستدامتها ومستقبل الحياة على كوكب الأرض. تشير التقديرات إلى أنّ تحقيق هدف الحياد الكربوني الصفري سيتطلّب استثماراً يقارب ٢٧٥ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠م، أي ٢,٩ تريليون دولار أمريكي سنوياً في المتوسط حتى عام ٢٠٥٠م. على الصعيد

2- Marina Fischer-Kowalski et al.. "Energy transitions and social revolutions." *Technological Forecasting and Social Change* 138 (January 2019): 69–77. <https://doi.org/10.1016/j.techfore.2018.08.010>.

3- John Wiseman. "The great energy transition of the 21st century: The 2050 Zero-Carbon World Oration." *Energy Research & Social Science* 35 (January 2018): 227–232. <https://doi.org/10.1016/j.erss.2017.10.011>.

العالمي، يعادل الاستثمار السنوي لتحوّل نظام الطاقة حوالي ٣, ١ ضعف حجم أرباح الشركات العالمية مجتمعة، و ٦٦٪ من الإيرادات الضريبية على مستوى العالم، و ٤, ١٨٪ من إنفاق الأسر في جميع أنحاء العالم⁽⁴⁾.

ونظراً للتكلفة الرأسمالية الكبيرة لنظام التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة والنظيفة، فإن النُظم السياسية للدول يكون لها دور بارز ومهيمن في تطوير وتقديم عملية تحوّل نُظم الطاقة⁽⁵⁾،⁽⁶⁾،⁽⁷⁾. حيث ينعكس أثر النظام السياسي على تصميم إطار حوكمة الانتقال، وتطوير أدوات تمويله، وتنظيم أسواقه، بالإضافة إلى التعامل مع الرأي العام والوعي المجتمعي⁽⁸⁾. توجد علاقة تاريخية سببية بين انتقال المجتمع من نظام طاقة إلى آخر ونوع النظام السياسي الخاص بالمجتمع، وهذه العلاقة تتطوّر عبر الزمن⁽⁹⁾.

في الدول ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، عادة ما تتضمّن الإستراتيجيات السياسية المتعلقة بتحوّل نظام الطاقة هياكل ائتلافية تدعو

- 4- Gautam Kumra and Jonathan Woetzel. "What it will cost to get to net-zero." The Business Times. January 29, 2022. <https://www.mckinsey.com/mgi/overview/in-the-news/what-it-will-cost-to-get-to-net-zero>.
- 5- JohnMeckling et al.. "Why nations lead or lag in energy transitions." Science378. no. 6615 (October 2022):31–33. <https://www.science.org/doi/10.1126/science.adc9973>.
- 6- Tiago Neves Sequeira and Marcelo Serra Santos. "Renewable energy and politics: A systematic review and new evidence." Journal of Cleaner Production 192 (August 2018): 553–568. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2018.04.190>.
- 7- Benjamin K. Sovacool et al.. "Conflicted transitions: Exploring the actors, tactics, and outcomes of social opposition against energy infrastructure." Global Environmental Change73 (March 2022). <https://doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2022.102473>.
- 8- Sovacool et al.. "Conflicted transitions: Exploring the actors, tactics, and outcomes"; Sikandar Abdul Qadir et al.. "Incentives and strategies for financing the renewable energy transition: A review." Energy Reports 7 (November 2021): 3590–3606. <https://doi.org/10.1016/j.egy.2021.06.041>.
- 9- Jungwao Lee, Jae-Suk Yang. "Global energy transitions and political systems." Renewable and Sustainable Energy Reviews 115 (November 2019). <https://doi.org/10.1016/j.rser.2019.109370>.

إلى عملية الانتقال أو تثبّطها. عادة ما تضمّ مثل هذه التحالفات الحكومةً والقطاع الخاص والجمهور⁽¹⁰⁾،⁽¹¹⁾،⁽¹²⁾. تضع الدول سياسات الطاقة من خلال إطار أيديولوجيتها السياسية وتأثير الرأي العام⁽¹³⁾،⁽¹⁴⁾،⁽¹⁵⁾. على هذا النحو، يتمّ دائماً أخذ الجدوى الاجتماعية والسياسية لتحقيق هدف الحياد الكربوني الصفري في الاعتبار، بالإضافة إلى الجدوى التكنولوجية والاقتصادية⁽¹⁶⁾،⁽¹⁷⁾،⁽¹⁸⁾.

- 10- Sabine Hielscher, Julia M. Wittmayer, and Alicja Dańkowska. "Social movements in energy transitions: The politics of fossil fuel energy pathways in the United Kingdom, the Netherlands and Poland." *The Extractive Industries and Society*. 10 (June 2022). <https://doi.org/10.1016/j.exis.2022.101073>.
- 11- David J. Hess. "Cooler coalitions for a warmer planet: A review of political strategies for accelerating energy transitions." *Energy Research & Social Science* 57 (November 2019). <https://doi.org/10.1016/j.erss.2019.101246>.
- 12- Ji-Bum Chung and Eun-Sung Kim. "Public perception of energy transition in Korea: Nuclear power, climate change, and party preference." *Energy Policy* 116 (May 2018): 137–144. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2018.02.007>.
- 13- Karoliina Isoaho and Kamilla Karhunmaa. "A critical review of discursive approaches in energy transitions." *Energy Policy* 128 (May 2019): 930–942. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2019.01.043>.
- 14- Jonathan Hanto et al.. "South Africa's energy transition – Unraveling its political economy." *Energy for Sustainable Development* 69 (August 2022): 164–178. <https://doi.org/10.1016/j.esd.2022.06.006>.
- 15- Michelle Graff, Sanya Carley, and David M. Konisky. "Stakeholder perceptions of the United States energy transition: Local-level dynamics and community responses to national politics and policy." *Energy Research & Social Science* 43 (September 2018): 144–157. <https://doi.org/10.1016/j.erss.2018.05.017>.
- 16- Rachel Freeman. "Modelling the socio-political feasibility of energy transition with system dynamics." *Environmental Innovation and Societal Transitions* 40 (September 2021): 486–500. <https://doi.org/10.1016/j.eist.2021.10.005>.
- 17- Inese Zepa. "From energy islands to energy highlands? Political barriers to sustainability transitions in the Baltic region." *Energy Research & Social Science* 93 (November 2022). <https://doi.org/10.1016/j.erss.2022.102809>.
- 18- Lorenz Kammerman and Clau Dermont. "How beliefs of the political elite and citizens on climate change influence support for Swiss energy transition policy." *Energy Research & Social Science* 43 (September 2018): 48–60. <https://doi.org/10.1016/j.erss.2018.05.010>.



تقدّم الدول غير الديمقراطية مساهمة محدودة أو معدومة لمواطنيها في عملية صنع القرار عند تبني السياسات والقواعد الإدارية. معظم المؤسسات التي تقوم بعمليات تحويل الطاقة في هذه البلدان مملوكة ومُدارة من قبل الدولة. ومن ثمّ، فإنّ القرارات المتعلقة بالاستثمار في التحوّل في مجال الطاقة عادة ما تكون مدفوعة بضرورات سياسية من أعلى الهرم الإداري والسياسي إلى أسفله، مثال على تلك المؤسسات: شركة "مصدر" للطاقة النظيفة. مصدر شركة للطاقة المتجدّدة مملوكة لدولة الإمارات العربية المتّحدة، والتي تشمل بالإضافة إلى مساهميتها كيانات أخرى مملوكة لدولة الإمارات، وهي: شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، وشركة "مبادلة" للاستثمار، وشركة "أبو ظبي الوطنية للطاقة". مع بعض الاستثناءات، مثل الصين كدولة صناعية، تتوفر فرص للشركات الفرعية للعمل بشكل مستقلّ بهدف المنافسة في الأسواق العالمية⁽¹⁹⁾. بشكل عام، يتمّ وضع إستراتيجيات تحويل الطاقة في البلدان غير الديمقراطية وقيادتها من قبل النخب. المثال الملموس على ذلك يتّضح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء الكويت)، حيث إنّ أفراد الأسر الحاكمة هم الذين يضعون رؤى الإستراتيجيات وهم الذين يقودونها.

يُظهر تقدّم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو أهداف الحياد الكربوني أنّ الكويت خارج السرب في مساعي تحويل نظام الطاقة. وكان هذا الدافع للبحث والتحقيق في دور الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطوير جهود التحوّل الوطني لنظام الطاقة.

19- Mengye Zhu, Ye Qi and Nathan Hultman. "Low-carbon energy transition from the commanding heights: How state-owned enterprises drive China's wind power miracle." *Energy Research & Social Science* 85 (2022). <https://doi.org/10.1016/j.erss.2021.102392>.

على حدّ علم الباحث، لا توجد دراسة حتى هذه اللحظة حول أثر النظام السياسي لدولة الكويت في تطوّر مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى نظام مستدام خالي أو منخفض الانبعاثات الكربونية. الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على التحدّيات التي تواجه تطوير نظام الطاقة المستدامة في دولة ريعية ديمقراطية مثل دولة الكويت. في هذه الدراسة، تُعرّف "الأمة الريعية" بأنّها الدولة التي تستغلّ مواردها الطبيعية لتلقّي كلّ دخلها أو جزء كبير منه من قبل حكومات أو هيئات أجنبية، ودون زيادة في إنتاجية الاقتصاد المحليّ. وتبنّى الدولة الديمقراطية الريعية نظاماً سياسياً ديمقراطياً مع دستور يُلزم الدولة بتوفير المزايا الاجتماعية لمواطنيها، بما في ذلك الرعاية الصحية المجّانية، والتعليم المجّاني، والوظائف العامة، والخدمات الإسكانية، والإعفاءات الضريبية للمواطنين. أمثلة على هذه المزايا الاجتماعية موضّحة في المواد ١٠ و ١١ و ٤١ من الدستور الكويتي، والتي تُلزم الدولة برعاية الشباب وحميتهم من الاستغلال و"الإهمال الأخلاقي والجسدي والروحي" وتوفير الضمان الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية، والرعاية والخدمات الصحية، والوظائف للمواطنين⁽²⁰⁾.

دولة الكويت هي محور هذه الدراسة؛ وذلك لكونها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولتأخرها عن باقي دول المجلس في تنمية عملية تحوّل نظام الطاقة. النتائج المستقاة من الدراسة هي دعوة لصانعي السياسات والنخبة في الكويت لإصلاح الخلل في النظام السياسي ليصبح قادراً على الاستجابة للتحدّيات القصيرة وطويلة الأجل للتحوّل إلى نظام الطاقة المستدام.

20- State of Kuwait Constitution. <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>.

تأتي فصول الدراسة كالتالي: خلفية عن تحوّل نظام الطاقة، وخلفية عامّة عن طبيعة النُظم السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودوافع الدراسة وتساؤلاتها، ومنهجية الدراسة، وتحليل البيانات والمؤشّرات ذات العلاقة، والتّائج والسياسات المقترحة، والخاتمة.

تحوّل نظام الطاقة

يواجه العالم حالياً تحدياً مزدوجاً يتمثّل في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة مع تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لمكافحة تغيّر المناخ. ولذلك، يُعتبر تحوّل نظام الطاقة البوّابة لمواجهة هذا التحدّي المزدوج. أحد الأهداف الرئيسة لتحوّل نظام الطاقة هو الحدّ من زيادة درجة حرارة كوكب الأرض إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية⁽²¹⁾. أصبحت الحاجة إلى تحوّل نظام الطاقة ملحّة بشكل متزايد بسبب الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ، والتي أصبحت ظواهرها أكثر وضوحاً، متمثّلة بارتفاع مستوى سطح البحر، إلى التغيّرات المناخية الجوّية الأكثر توتراً وشدّة، وستكون عواقب عدم اتّخاذ أي إجراء وخيمة على كوكب الأرض. فقطاع الطاقة مسؤول عن غالبية انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. وعليه، فإنّ التحكّم في مستوى الانبعاثات في هذا القطاع يلعب دوراً حاسماً في التخفيف من تغيّر المناخ.

يختلف تصوّر التحوّل في نظام الطاقة وتعريفه بين عدد من المنظّمات الدولية، والتي تتبنّى أجندات سياسية مختلفة. على سبيل المثال، تُعرّف

21- The Intergovernmental Panel on Climate Change. Global Warming of 1.5 °C. <https://www.ipcc.ch/sr15/>.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) تحوّل نظام الطاقة بأنه: ”المسار نحو تحوّل قطاع الطاقة العالمي من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى وقود خالٍ من الانبعاثات الكربونية بحلول النصف الثاني من القرن الحالي“⁽²²⁾. في عدد من تقاريرها، تربط وكالة الطاقة الدولية (IEA) تحوّل نظام الطاقة بخفض تركيز الانبعاثات الكربونية في نظام الطاقة العالمي⁽²³⁾. من ناحية أخرى، لدى منظّمة البلدان المصدّرة للبترول (OPEC) وجهة نظر مختلفة حول تحوّل نظام الطاقة. أشار محمّد سانوسي باركيندو، الأمين العام السابق للمنظمة، في ندوة لوستروم الخامسة والعشرين، في ٢١ نوفمبر ٢٠١٧م، التي عقدت في دلفت - هولندا، ”أنّ تحوّل نظام الطاقة، لا يعني بالضرورة الانتقال من مصدر طاقة إلى آخر، فإنّ تحوّل الطاقة أيضاً يعني ضمان توفير الطاقة لجميع مواطني العالم، وتستلزم العملية التحوّل إلى عالم أكثر شمولاً، حيث يحصل كلّ شخص على الطاقة“.

تشمل تعريفات تحوّل الطاقة المذكورة أعلاه على توجّهات مختلفة، من بينها التخلّص من الاعتماد على الوقود الأحفوري (فحم وبنفط وغاز)، ومنها الاستمرار في استغلاله إضافة إلى تبني تدابير لتخفيف الانبعاثات الكربونية. من الناحية العملية، فإنّ التخلّص من الوقود الأحفوري، وخاصّة النفط والغاز، أمرٌ يصعب تطبيقه دون الإضرار بالاقتصاد العالمي (على الأقلّ لعدة عقود قادمة)، نظراً للسمات العملية المميّزة والبنية التحتية

22- International Renewable Energy Agency. Abu Dhabi. UAE. Global Energy Transformation – A Roadmap to 2050.2018.

23- International Energy Agency. Paris. France. World Energy Outlook 2019.

الناضجة والمستقرّة للوقود الأحفوري⁽²⁴⁾. وعليه، فإنّ تحوّل نظام الطاقة لا يعني بالضرورة التحوّل من أنواع معيّنة من موارد الطاقة إلى أنواع أخرى، على سبيل المثال: التحوّل من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجدّدة. إنّ الرّفاه الاقتصادي والاجتماعي العالمي قد ترسّخ حول الحاجة إلى مصادر طاقة موثوقة ومستقرّة وغير متقطّعة وقابلة للنقل والتوزيع. لذلك، فإنّ الانتقال إلى نظام فعّال ومنخفض الكربون يتطلّب عمليةً ثابتة طويلاً الأجل تنطوي على تحوّل في السلوك البنيوي والتكنولوجي والمجتمعي.

تبنّى الدراسة مفهوماً عملياً نسبياً لتحوّل نظام الطاقة والذي يعتمد على ثلاث ركائز رئيسة وهي: إدارة استهلاك الطاقة بكفاءة، وزيادة مزيج الطاقة النظيفة (الطاقة المتجدّدة، والطاقة الهيدروجينية، والطاقة النووية) إضافة إلى مزيج الطاقة التقليدية، وتكامل نُظم تخفيف الانبعاثات (اصطياد الكربون وتخزينه) مع قطاع الطاقة. يأتي مفهوم تعريف الدراسة لتحوّل نظام الطاقة متوافقاً مع سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تجمع فيما بينها أرضية مشتركة في تحويل الأصول النفطية إلى أصول نقدية لدعم اقتصاداتها المحلية وحماية مصالحها الوطنية. تلك السياسة عبّر عنها ولي العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان آل سعود في كلمته في قمة جدّة للأمن والتنمية في المملكة العربية السعودية في يوليو ٢٠٢٢م. حيث ذكر الأمير محمّد بن سلمان: "اعتماد نهج متوازن، من خلال انتقال تدريجي ومسؤول نحو مصادر طاقة أكثر استدامة وتخفيف الانبعاثات، وذلك لتجنّب تفاقم التضخّم والبطالة والمشاكل الاجتماعية والأمنية مع إبقاء

24- S. Gross. Why are fossil fuels so hard to quit? Brookings Institute. Washington D.C., USA. June 2020.

أسعار الطاقة مناسبة، وتكامل التكنولوجيات النظيفة مع الأنظمة الصناعية الهيدروكربونية، والاستثمار في قطاع الوقود الأحفوري مع تشجيع تطوير تقنيات الطاقة النظيفة في العقدين القادمين⁽²⁵⁾.

أعلنت معظم دول مجلس التعاون عن أهدافها لتحوّل نظم الطاقة لبلوغ الحياد الكربوني (انظر جدول (١)). تتطلّب رؤية تحوّل الطاقة تغييرات في السياسات واللوائح والسلوك الاجتماعي. وهنا يأتي دور النظم السياسية المؤسّسات التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني) كدور حاسم في دعم تحوّل الطاقة من خلال تطوير ووضع السياسات واللوائح وبرامج التوعية المجتمعية التي تشجّع على نشر التكنولوجيا النظيفة ورفع كفاءة وترشيد استهلاك الطاقة.

25- Attaqa. Jeddah Summit for Security and Development - Messages of the Saudi Crown Prince on oil, gas, and climate change. July 16, 2022. www.attaqa.net.

الجدول (١)
الأعوام المستهدفة من قبل دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية لتحقيق الحياد الكربوني الصفري

الدولة	عام تحقيق هدف الحياد الكربوني الصفري
دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠٥٠ ⁽²⁶⁾
مملكة البحرين	٢٠٦٠ ⁽²⁷⁾
المملكة العربية السعودية	٢٠٦٠ ⁽²⁸⁾
سلطنة عمان	٢٠٥٠ ⁽²⁹⁾
دولة قطر	خفض ٢٥٪ من الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠ ⁽³⁰⁾
دولة الكويت	القطاع النفطي بحلول عام ٢٠٥٠ وباقي القطاعات عام ٢٠٦٠ ⁽³¹⁾

النظم السياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتميّز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بطبيعة فريدة إلى حدٍّ ما. على الرغم من أنّ شعوبها تتشارك ثقافات وقيماً متشابهة، إلا أنّ أنظمتها

- 26- The United Arab Emirates' Government portal. UAE Net Zero 2050. <https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/theuaesresponsetoclimatechange/uae-net-zero-2050>.
- 27- Bahrain News Agency. Bahrain announces intention to bring carbon emissions to net zero by 2060. 24 October. 2021.
- 28- Saudi and Middle East Green Initiatives. Paving the way to net zero emissions by 2060. <https://www.greeninitiatives.gov.sa/about-sgi/sgi-targets/reducing-emissions/reduce-carbon-emissions/>.
- 29- Oman's Vision 2040. The Sultanate of Oman's National Strategy for an Orderly Transition to Net Zero. November. 2022.
- 30- Reuters. Qatar targets 25% cut in greenhouse gas emissions by 2030 under climate plan. 28 October. 2021.
- 31- Kuwait New Agency. Kuwait committed to reaching carbon neutrality by 2050. 7 November. 2022.

كيف تعمل الديمقراطية الريفية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني

السياسية تختلف اختلافاً متبايناً. معظم هذه الأنظمة ملكيات مطلقة ذات تمثيل سياسي محدود وحرّيات مدنية مقيّدة. الكويت هي الاستثناء، حيث يساهم مواطنوها في إدارة الدولة من خلال وضع التشريعات والتأثير عليها، ومراقبة أداء الحكومة من خلال مجلس الأمة الكويتي، والذي يتمّ انتخاب أعضائه انتخاباً حراً.

لكلّ من دولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان هيكل برلماني مكوّن من مجلسين. يتمّ تعيين أعضاء أحد المجلسين من قبل السلطة، وعادة ما يشار إليه باسم «مجلس الشورى»، ويتمّ انتخاب أعضاء المجلس الآخر من قبل المواطنين. عدد الأعضاء في كلّ مجلس تشريعي متساوٍ (باستثناء عمان، انظر جدول (٢)) وللمجلسين الوزن نفسه في التصويت. وبما أنّ مجلس الشورى متوافقٌ دائماً مع السلطة وغالباً ما ينحاز عضو منتخب واحد على الأقل (من المجلس المنتخب) إلى قرارات مجلس الشورى، فإنّ للسلطة اليد العليا إلى حدّ كبير في توجيه العملية التشريعية. المملكة العربية السعودية ودولة قطر لديها مجلس شورى معين من السلطة فقط. تتمتع معظم الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي بالسلطة المطلقة سياسياً واقتصادياً، مما يعني أنّ حكومات دول المجلس مركزية بشكل كبير.

الجدول (٢)

الهياكل البرلمانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽³²⁾.

الدولة	الهيكل البرلماني	الأعضاء المعيّنون من قبل السلطة	الأعضاء المنتخبون من قبل المواطنين
دولة الإمارات العربية المتحدة	مجلسان: شوري ومنتخب	٢٠	٢٠
مملكة البحرين	مجلسان: شوري ومنتخب	٤٠	٤٠
المملكة العربية السعودية	مجلس شوري	١٥٠	-
سلطنة عمان	مجلسان: شوري ومنتخب	٨٦	٨٥
دولة قطر	مجلس شوري	٣٥	-
دولة الكويت	مجلس منتخب	-	٥٠

الكويت هي إمارة دستورية ديمقراطية يرأسها الأمير من أسرة الصباح، ومن نسل مبارك الصباح الذي حكم حتى عام ١٩١٥ م. يقوم نظام الحكم على مبدأ الفصل بين السلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويرأسها جميعاً الأمير. كما يعيّن الأمير رئيس الوزراء، الذي يملك سلطة تعيين وزراء الدولة الذين يشكّلون مجلس الوزراء الكويتي.

يمثل السلطة التشريعية مجلس الأمة، والذي يُنتخب أعضاؤه انتخاباً ديمقراطياً حراً كل أربع سنوات. مع كل انتخابات تشريعية يتم تشكيل

32- Sophie Smith. "An Overview of the GCC Countries' Parliaments." Euro-Gulf Information Centre. 2020.

حكومة جديدة. حصلت الكويت رسمياً على استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٦١م، شكّلت حكومتها الأولى عام ١٩٦٢م، حيث تمّ تشكيل اثنتين وأربعين (٤٢) حكومة حتى عام ٢٠٢٢م. فمتوسّط الفترة لكلّ حكومة أقلّ من ٥, ١ سنة، وهذا يعكس مدى ارتفاع مستوى التوتّر والخلاف بين السلطة التنفيذية ممثّلة بمجلس الوزراء، والسلطة التشريعية ممثّلة بمجلس الأمة. وقد أثر هذا التوتّر في وتيرة تقدّم البرامج والمشاريع التنموية في البلاد⁽³³⁾،⁽³⁴⁾، بما في ذلك تطوير مشاريع الطاقة المتجدّدة. حيث من غير المحتمل أن تصل الكويت إلى هدف الطاقة المتجدّدة المعلن، أي توليد ١٥٪ من الطلب على الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠م من مصادرة الطاقة المتجدّدة، وبلوغ الحياض الكربوني، إذا استمرّ كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة على حال أدائه في الوضع الراهن.

دوافع الدراسة وتساؤلاتها

على عكس الدول الديمقراطية الأخرى، تفتقر الكويت إلى العملية التي يمكن من خلالها لتحالفات الحكومة والقطاع الخاص وعموم المواطنين التأثير في الإستراتيجية السياسية المتعلقة بتحوّل الطاقة. حيث تسبّب انعدام أو ضعف هذه التحالفات في بطء تقدّم تحوّل نظام الطاقة. يصنّف التقرير العربي لطاقة المستقبل (AFEX) بمؤشره الطاقة المتجدّدة وكفاءة

33- Jane Kinninmont. Kuwait's Parliament: An Experiment in Semi-democracy. Middle East and North Africa Programme. Chatham House. August 2012. https://www.agora-parl.org/sites/default/files/agora-documents/kuwait_parliament_0.pdf.

34- Abdullah Shayji. Kuwait: A Democratic Model in Trouble. Carnegie Endowment for International Peace. February 2009. <https://carnegieendowment.org/sada/22700>.



الطاقة، واللذان يستخدمان ٣٠ عاملاً لتقييم الجوانب الرئيسة لسوق الطاقة في الدول العربية، بما في ذلك السياسات والقدرات المؤسسية والفنية والإستراتيجيات والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارات⁽³⁵⁾،⁽³⁶⁾، يصنّف المؤشران دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حسب مستواها في مدى تطوّر مشاريعها وبرامجها في الطاقة المتجدّدة وكفاءة استهلاك الطاقة. تحلّفت الكويت (الدولة الديمقراطية الوحيدة في دول المجلس) وتذيّلت القائمة مقارنة بباقي دول المجلس في تطوّر مشاريعها وبرامجها التنموية في تحوّل نظام الطاقة كما هو مبين في الجدول (٣).

على سبيل المقارنة، تتفوّق دولة الإمارات العربية المتّحدة على دولة الكويت في نشر أنظمة الطاقة المتجدّدة في زيادة وتيرة القدرة المركّبة السنوية والقدرة الإجمالية كما هو مبين في الشكل (١). في عام ٢٠٢١م، بلغ إجمالي قدرة أنظمة الطاقة المتجدّدة المركّبة في الإمارات ٢٧٠٠ ميغاوات، في حين كانت في الكويت ١٠٠ ميغاوات⁽³⁷⁾. وفقاً لذلك، كانت كمّية الطاقة النظيفة المستهلكة في الاقتصاد الإماراتي لكلّ وحدة من الناتج المحلي الإجمالي هي ١٧ وات ساعة لكل دولار أمريكي. بينما قيمة الطاقة النظيفة في الاقتصاد الكويتي هي ٢ وات ساعة لكل دولار أمريكي⁽³⁸⁾.

- 35- Maged Mahmoud and Ali Habib. Arab Future Energy Index 2019 – Renewable Energy (Cairo: Regional Center for Renewable and Energy Efficiency).
- 36- Rawad Rizk, Hussam Alherafi, and Meredith Brand. Arab Future Energy Index 2017 – Energy Efficiency (Cairo: Regional Center for Renewable and Energy Efficiency).
- 37- International Renewable Agency. Renewable Energy Capacity Statistics 2022 (Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency).
- 38- World Bank Open Data. <https://data.worldbank.org/>.

الجدول (٣)
مؤشرات تقييم تقدّم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (٣٦،٣٥) (الدرجة الكبرى ١٠٠)

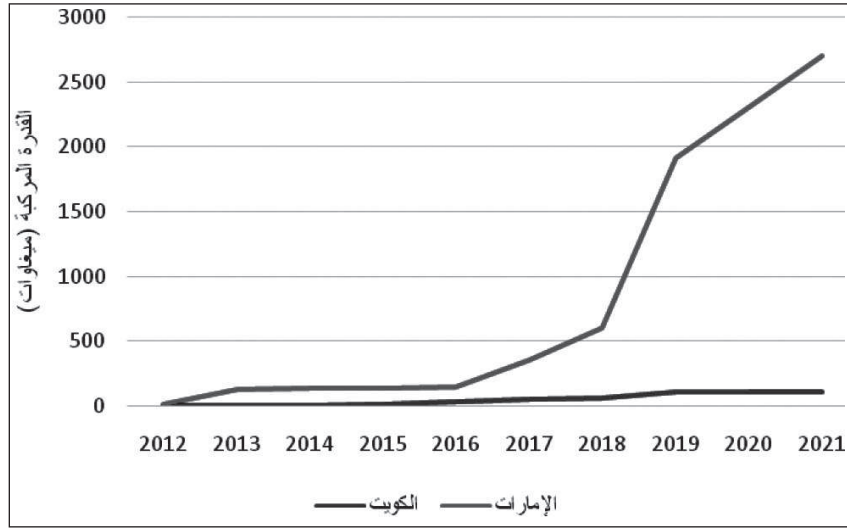
مؤشر الطاقة المتجددة			مؤشر كفاءة الطاقة		
الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
١	الإمارات	٧٣	١	الإمارات	٦٣
٢	السعودية	٥٩	٢	البحرين	٥٠
٣	البحرين	٤٦	٣	السعودية	٥٠
٤	عمان	٤٦	٤	قطر	٤٥
٥	قطر	٣٥	٥	الكويت	٣٧
٦	الكويت	٣٠	٦	عمان	٢٦

أمّا فيما يتعلّق بكفاءة الطاقة أو إدارة الطلب على الطاقة، قامت الإمارات بتطوير إجراءات مخصّصة في فرض وتشجيع الاستهلاك الفعّال للطاقة. على سبيل المثال، تتراوح تعرفّة الكهرباء في القطاع السكني في دبي في الإمارات من ٠,٠٦٣ دولاراً أمريكياً لكل كيلووات ساعة إلى ١٠,٠ دولاراً أمريكياً لكل كيلووات ساعة⁽³⁹⁾ اعتماداً على مستوى الاستهلاك كما هو مبين في الجدول (٤). أمّا في الكويت، تمّ تحديد تعرفّة الكهرباء السكنية عند ٠,٠٠٧ دولاراً أمريكياً لكل كيلووات ساعة للمواطنين الكويتيين

39- "Slab Tariff." Dubai Electricity and Water Authority. Government of Dubai. <https://www.dewa.gov.ae/en/consumer/billing/slab-tariff>.

و ٠,٠١٦ دولاراً أمريكياً لكل كيلووات ساعة لغير المواطنين في الشقق السكنية⁽⁴⁰⁾. يبلغ متوسط تعرفه الكهرباء السكنية في دبي أكثر من ستة أضعاف ما هو عليه في الكويت.

الشكل (١)
وتيرة نشر أنظمة الطاقة المتجددة
في الكويت والإمارات العربية المتحدة (٣٧).



من هنا أتى دافع الدراسة، حيث يثير تأخر الكويت (مقارنة بباقي دول المجلس) التساؤل حول ما إذا كان النظام السياسي الديمقراطي في الكويت يلعب دوراً في إعاقة تقدم التحوّل في مجال الطاقة في البلاد. ومن هنا تأتي تساؤلات الدراسة:

٤٠ قرار وزاري رقم ٢٨/٢٠١٧ وفقاً للقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦، وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، دولة الكويت.

- (١) هل للنظام الديمقراطي في الكويت تأثير مباشر أو غير مباشر، أم لا تأثير له في تطوير تحوّل نظام الطاقة في البلاد؟
- (٢) ما مدى تأثير النظام السياسي في الكويت في أجندة تحوّل الطاقة؟
- (٣) ما جوانب النظام السياسي في الكويت (إن وجدت) التي تعيق تنمية تحوّل الطاقة؟

الجدول (٤)

تعرفة الكهرباء للقطاع السكني في الكويت (٤٠) ودبي. الإمارات (٣٩)

الدولة	الفئة	التعرفة (دولار أمريكي لكل كيلووات ساعة)
الكويت	الجنسية	
	كويتي	٠,٠٠٧
	غير كويتي (الشقق السكنية)	٠,٠١٦
	المتوسط	٠,٠١٢
دبي - الإمارات	مستوى الاستهلاك (كيلووات ساعة لكل شهر)	
	٢٠٠٠ - ٠	٠,٠٦٣
	٤٠٠٠ - ٢٠٠١	٠,٠٧٦
	٦٠٠٠ - ٤٠٠١	٠,٠٨٧
	أكثر من ٦٠٠٠	٠,١٠٠
	المتوسط	٠,٠٨٢

منهجية الدراسة

تمّ تبني منهجية قائمة على الأدلة من بيانات ومعلومات مستقاة من قاعدة بيانات مجلس الأمة الكويتي. تمّ تحديد ومراجعة المقترحات التشريعية والقوانين النافذة من ١ يناير ٢٠١٢م إلى ٣١ يناير ٢٠٢٣م. في عام ٢٠١٢م، أعلن الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في مؤتمر المناخ في الدوحة - قطر، أنّ الكويت ستلبي ١٥٪ من طلبها المحلي على الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠م. وعليه، تمّ اختيار النطاق الزمني المستخدم لهذه الدراسة من عام ٢٠١٢م. تُعتبر الدراسة عام ٢٠١٢م العام الرسمي المفترض بدء العمل فيه على إدخال مزيج الطاقة النظيفة إلى قطاعاتها وتطبيق إجراءات كفاءة استهلاك الطاقة.

تضمّنت منهجية الدراسة المهام التالية:

- (١) مسح قاعدة بيانات وثائق مجلس الأمة الكويتي وتحديد الإجراءات المتعلقة بتحوّل نظام الطاقة.
- (٢) تصنيف كلّ إجراء متعلّق بتحوّل نظام الطاقة حسب نوع الإجراء، على سبيل المثال: الإجراءات الخاصّة باقتراح برغبة، اقتراح بقانون، مشروع قانون، إلخ.
- (٣) تقييم وتصنيف كلّ إجراء وفقاً لركيزة تحوّل الطاقة، على سبيل المثال: إجراءات الحوكمة، البحث والتطوير، إلخ.
- (٤) تحليل الدافع لاتخاذ إجراءات معيّنة، واستنتاج دور النظام السياسي تجاه النتيجة.
- (٥) نقاش وإجابة عن تساؤلات الدراسة البحثية.

يوضح الشكل (٢) مخطط منهجية البحث.

تمّ استخدام نظام المعلومات من الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي⁽⁴¹⁾ للوصول إلى قاعدة بيانات الوثائق. تتكوّن قاعدة البيانات من ٢٦ قسماً أو باباً، يحوي كلّ قسم على نسخ لوثائق إلكترونية متعلّقة بلوائح ونظم وقرارات وإجراءات معيّنة. أمثلة على تلك الأقسام: باب "المراسيم الأميرية" والذي يشمل النصوص الكاملة للمراسيم الصادرة عن أمراء الكويت منذ عام ١٩٥٤م حتى الوقت الحاضر، وباب "المضابط" ويحوي على محاضر الاجتماعات بالنصّ الكامل لجلسات المجلس من عام ١٩٦٢م حتى الوقت الحاضر، وباب "الاستجواب" ويحوي سجلات النصوص الكاملة من عام ١٩٦٣م حتى الوقت الحاضر، و"اقتراح بقانون" وهي وثائق ذات نصوص كاملة تتضمّن فقرات قانونية مقترحة من عام ١٩٦٣م حتى الوقت الحاضر، إلخ.

41- Kuwait National Assembly Information System. <http://bit.ly/42ooyal>.



الشكل (٢) منهجية الدراسة



ركّزت الدراسة على بيانات الوثائق للأبواب المتعلقة بالإجراءات التالية:

- اقتراح برغبة: وهو من آليات إصدار القوانين والتشريعات في مجلس الأمة، وهو ما يقترحه العضو من رغبات في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، أو التي يرى توجيهها إلى الحكومة، في المسائل العامة التي تدخل في اختصاص السلطة التنفيذية.
- اقتراح بقانون: طبقاً لنصّ المادة ١٠٩ من الدستور، يحقّ لعضو مجلس الأمة اقتراح القوانين في شؤون إدارة البلاد والمسائل العامة. حيث يُحال الاقتراح بعد تقديمه إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في المجلس لدراسته وصياغته الصياغة القانونية السليمة للتصويت عليه لاحقاً.
- مشروع قانون: هو المشروع الذي تتقدّم به الحكومة، وليس هناك اختلاف في الطبيعة بين مشروع القانون والاقتراح بقانون، فالاختلاف في الإجراءات فقط.
- القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية: وهي القوانين النافذة رسمياً.

كيف تعمل الديمقراطية الربية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحياذ الكربوني

تمّ اختيار هذه الأبواب للإجراءات الأربعة لأنها توفّر معلومات عن مستوى الوعي والاهتمام والدافع والرغبة فيما يتعلّق بتحوّل نظام الطاقة بين المواطنين الممثّلين من قِبل أعضاء مجلس الأمة والنظام السياسي العام والممثّل من قِبل الحكومة ومجلس الأمة.

من ١ يناير ٢٠١٢م إلى ٣١ يناير ٢٠٢٣م، تضمّ الأبواب للإجراءات الأربعة ١٤٠، ١١ وثيقة، وهي موزّعة كالتالي: ٥٨٤٧ اقتراحاً برغبة، و ٣٥١٠ اقتراحات بقانون، و ٨٨١ مشروع قانون، و ٩٠٢ قانوناً قد دخل حيّز التنفيذ. تمّ استخدام المصطلحات التالية خلال عملية المسح لتحديد الوثائق ذات العلاقة بتحوّل الطاقة: بديلة، كربون، ترشيد، كهرباء، انبعاثات، طاقة، بيئة، وقود، غاز، نووي، نפט، متجدّدة، دعم، تعرفه، ضريبة، نفايات، تلوث، ماء.

يعرض الجدول (٥) نتائج مسح قاعدة بيانات الوثائق في الأبواب للإجراءات الأربعة المذكورة أعلاه. تمّ تصنيف الوثائق تحت عناوين تعكس موضوعها العام. كما تمّ تضمين تواتر الطلبات والمتابعة وتوارينها الزمنية.

الجدول (٥)
الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمة
والحكومة بشأن تحوّل نظام الطاقة في البلاد

الإجراء	الموضوع ذو العلاقة	عدد المطالبات والمتابعات	تاريخ المطالبات
اقترح برغبة			
	دراسة جدوى لنظم الطاقة المتجددة والنووية	٧	٢٠١٧/٠٦، ٢٠١٤/٠٢ ٢٠١٨/٠١، ٢٠١٧/٠٨ ٢٠٢١/٠٨، ٢٠٢١/٠٤ ٢٠٢٢/١١
	إنشاء هيئة مستقلة للطاقة المتجددة	٧	٢٠١٤/٠٢، ٢٠١٣/١٠ ٢٠١٧/١١، ٢٠١٤/٠٥ ٢٠١٨/٠١، ٢٠١٧/١٢ ٢٠٢٢/٠٦
	تركيب نُظم الطاقة المتجددة في المرافق العامة	٥	٢٠١٧/٠٣، ٢٠١٧/٠٢ ٢٠٢١/٠٧، ٢٠١٧/١٠ ٢٠٢٢/١١
	التعليم والتدريب والبحث والتطوير في نظم الطاقة المتجددة	٥	٢٠١٧/٠٥، ٢٠١٧/٠٤ ٢٠٢٠/٠٦، ٢٠١٨/٠١ ٢٠٢١/٠٧
	الاستثمار في الطاقة المتجددة	٢	٢٠١٨/٠٨، ٢٠١٨/٠١

كيف تعمل الديمقراطية الريعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحياض الكربوني

٤٠

الإجراء	الموضوع ذو العلاقة	عدد المطالبات والمتابعات	تاريخ المطالبات
	إنشاء محطات توليد مركزية بتكنولوجيا الطاقة المتجددة	٩	٢٠١٨/٠٥، ٢٠١٨/٠١ ٢٠٢١/٠٦، ٢٠٢١/٠٣ ٢٠٢١/١٢، ٢٠٢١/٠٧ ٢٠٢٢/١١، ٢٠٢٢/٠٢ ٢٠٢٣/٠١
	جدولة وتخفيض وإسقاط ديون المواطنين الخاصة بالكهرباء والماء وتوزيع كوبونات وقود المركبات للمواطنين*	١٧	٢٠١٤/٠٥، ٢٠١٣/١١ ٢٠١٦/١٠، ٢٠١٥/٠٣ ٢٠١٧/٠٧، ٢٠١٧/٠٥ ٢٠١٩/٠٨، ٢٠١٨/٠١ ٢٠٢٢/٠١، ٢٠٢١/٠٢ ٢٠٢٢/١١، ٢٠٢٢/٠٦
	تركيب عدّادات مسبقة الدفع للكهرباء والماء	١	٢٠١٧/٠١
	إدارة النفايات والانبعاثات وتحويل النفايات إلى طاقة	٢٠	٢٠١٣/١١، ٢٠١٣/٠٩ ٢٠١٥/٠٣، ٢٠١٤/٠٣ ٢٠١٥/١٠، ٢٠١٥/٠٩ ٢٠١٧/٠١، ٢٠١٥/١١ ٢٠١٧/٠٣، ٢٠١٧/٠٢ ٢٠١٧/١١، ٢٠١٧/٠٥ ٢٠١٨/٠١، ٢٠١٧/١٢ ٢٠١٩/١٢، ٢٠١٨/٠٢ ٢٠٢١/٠٨، ٢٠٢١/٠٣ ٢٠٢١/١٢، ٢٠٢١/١١

الإجراء	الموضوع ذو العلاقة	عدد المطالبات والمتابعات	تاريخ المطالبات
	إدارة استهلاك الطاقة ورفع الوعي بترشيد الاستهلاك	٣	٢٠١٧/٠٣، ٢٠١٤/١١ ٢٠١٧/١١
	إصلاح قطاع الكهرباء والماء دون زيادة التعرفة	١	٢٠٢٣/٠١
	مجموع الاقتراحات برغبة ذات العلاقة بتحوّل نظام الطاقة	٧٧	من ٢٠١٣/١٠ إلى ٢٠٢٣/٠١
اقتراح بقانون			
	إنشاء مؤسسة بترول وطاقة متجدّدة	٣	٢٠٢١/٠٤، ٢٠١٧/٠٣ ٢٠٢١/٠٦
	إنشاء هيئة الطاقة المتجدّدة	٣	٢٠٢٠/١٢، ٢٠١٧/١٢ ٢٠٢٢/١١
	حواجز نشر الطاقة المتجدّدة	١	٢٠٢٢/١٢
	سداد مبالغ الكهرباء والماء المستحقّة على المواطنين، وتعزيز دعوم الكهرباء والماء*	١٣	٢٠١٧/٠١، ٢٠١٥/٠٣ ٢٠١٧/٠٤، ٢٠١٧/٠٢ ٢٠٢١/٠٢، ٢٠١٧/٠٧ ٢٠٢١/٠٧، ٢٠٢١/٠٥ ٢٠٢١/١٠، ٢٠٢١/٠٩ ٢٠٢٢/١٢، ٢٠٢٢/٠١
	إنشاء شركات تدوير النفايات	٧	٢٠١٩/١٢، ٢٠١٧/٠٣ ٢٠٢١/٠١، ٢٠٢٠/١٠ ٢٠٢١/١٠، ٢٠٢١/٠٤ ٢٠٢١/١١

كيف تعمل الديمقراطية الريعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني

الإجراء	الموضوع ذو العلاقة	عدد المطالبات والمتابعات	تاريخ المطالبات
	قانون حماية البيئة	٣	٢٠١٣/٠٩، ٢٠١٣/٠٨ ٢٠١٧/٠٢
	كفاءة إدارة الموارد البترولية	١	٢٠١٣/٠٩
	مجموع الاقتراحات بقانون ذات العلاقة بتحوّل نظام الطاقة	٣١	من ٢٠١٣/٠٩ إلى ٢٠٢٢/١٢
مشروع قانون			
	التعاون الحكومي الدولي في مجال تقنيات الطاقة النظيفة	٢	٢٠١٩/٠٩، ٢٠١٣/٠٥
	تحديد تعرفه الكهرباء والماء	١	٢٠١٦/٠٣
	مجموع مشاريع القوانين ذات العلاقة بتحوّل نظام الطاقة	٣	من ٢٠١٣/٠٥ إلى ٢٠١٩/٠٩
القوانين النافذة			
	عضوية الكويت في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة	١	٢٠١٣/٠٦
	قانون حماية البيئة	١	٢٠١٤/٠٧
	تعديل تعرفه الكهرباء والماء للقطاعات غير السكنية	١	٢٠١٦/٠٥
	مجموع القوانين النافذة ذات العلاقة بتحوّل نظام الطاقة	٣	من ٢٠١٣/٠٦ إلى ٢٠١٦/٠٥

الإجراء	الموضوع ذو العلاقة	عدد المطالبات والمتابعات	تاريخ المطالبات
	إجمالي الإجراءات: الاقتراحات برغبة وبقانون ومشاريع القوانين والقوانين النافذة ذات العلاقة بتحوّل نظام الطاقة	١١١	من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٣

* تكرر لبعض الإجراءات في الشهر نفسه.

التحليل والمؤشرات

من ١ يناير ٢٠١٢م إلى ٣١ يناير ٢٠٢٣م، كان هناك ١٤٠, ١١ طلباً ومتابعة وموافقة فيما يتعلّق بالتشريعات المقترحة والقوانين المعتمدة. من بين هذه الإجراءات، كان ١١١ منها مرتبطاً بتحوّل الطاقة (انظر الجدول (٥))، وهو يمثل ما يقارب ١٪. نجح مجلس الوزراء ومجلس الأمة في تمرير ثلاثة قوانين فقط متعلّقة بتحوّل الطاقة، أي ٣, ٠٪ من إجمالي ٩٠٢ قانوناً تمت الموافقة عليها. كما أنّ آخر قانون متعلّق بتحوّل الطاقة تمت الموافقة عليه عام ٢٠١٦م، أي قبل سبع سنوات من تاريخ عمل هذه الدراسة. تشير تلك التطوّرات البطيئة تساؤلاً حول مدى شعبية شؤون تحوّل الطاقة في البلاد، وموقعها في سلّم أولويات النظام السياسي.

تمّ وضع الإجراءات المتعلّقة بتحوّل نظام الطاقة في الجدول (٥) على خط زمني كما هو مبين في الشكل (٣) لاستخلاص المؤشرات. يشير تنوع موضوعات تحوّل الطاقة والتواريخ المرتبطة بها إلى عدم التسلسل المنطقي في

الطلبات لتطوير تحوّل نظام الطاقة في البلاد، وهذا يعكس ضعف التنسيق بين الحكومة ومجلس الأمة تجاه أهداف الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة. من المفترض أن يبدأ التسلسل المنطقي للطلبات ابتداءً من دراسات الجدوى، فطلب وضع إجراءات الحوكمة، ومن ثمّ طلب آليات التمويل، وأخيراً طلبات متابعة إجراءات التنفيذ.

أمّا الواقع، فإن مجلس الأمة ما زال يواصل طلب دراسات جدوى الطاقة المتجدّدة من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٢م، على الرغم من إجراء عدد من الدراسات من قبل مؤسسات بحثية حكومية نشرت مع خارطة طريق لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجدّدة وتنفيذ إجراءات كفاءة الطاقة منذ عام ٢٠١٢م⁽⁴²⁾،⁽⁴³⁾. وهذا يؤكّد عدم اطلاع ومعرفة السلطة التشريعية بالدراسات المنشورة، وضعف تواصل الحكومة مع المجلس لإطلاعها على الدراسات التي قامت بها مؤسسات الحكومة البحثية في هذا الشأن. كما أنّ طلب مجلس الأمة إنشاء هيئة للطاقة المتجدّدة (وهي مؤسّسة معنية بالحوكمة والتنظيم) في عام ٢٠١٣م قبل طلب دراسة الجدوى في عام ٢٠١٤م، يؤكّد مجدداً عدم التسلسل المنطقي في طلبات ومتابعة تطوير تحوّل نظام الطاقة. فقد دعا مجلس الأمة مراراً (مجموع ١٢ اقتراحاً وطلباً من ٢٠١٢م إلى ٢٠٢٢م) إلى إنشاء مثل هذه الهيئة دون الأخذ بالاعتبار وجود وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجدّدة، وهي المؤسّسة الحكومية المسؤولة والفاعلة في توليد

42- Osamah Alsayegh et al.. Development of a Strategy for the Exploitation of the Renewable Energy in the State of Kuwait. Final Report EA038C." Kuwait Institute for Scientific Research. Kuwait (2012).

43- S. Alhajraf and O. Heil. Feasibility Study of Renewable Energy Technologies for Power Generation in the State of Kuwait. Final Report. KISR 10673. Kuwait Institute for Scientific Research (2011).

الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها، فطلب إنشاء هيئة جديدة تقوم بتنظيم ومراقبة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة سيؤدي إلى تضخم البيروقراطية والإجراءات الإدارية وزيادة التأخير. هذه الطلبات توضح الجهد المبثّر الضائع لمجلس الأمة في دعم تطوير نظام الطاقة المستدام. وعليه، تقع المسؤولية على الحكومة في التواصل والتنسيق الفعال مع المجلس لتنفيذ ومتابعة المقترحات التشريعية في مسار منطقي لتحقيق أهداف تحويل نظام الطاقة.

علاوة على ما تقدّم، تُظهر البيانات أيضاً أنّ اهتمام مجلس الأمة المعلن في دعم البحث في البلاد مناقض لما صوّت عليه فعلياً من تشريعات. والمثال الذي يبرهن على هذا التناقض يتمثل في التصويت على ميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية. يعتبر معهد الكويت للأبحاث العلمية المؤسسة الحكومية الوحيدة في البلاد في مجال البحث والتطوير، وكان رائداً في تطوير أنظمة الطاقة المتجددة في منطقة الخليج العربي خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. حيث أعاد المعهد إحياء أبحاثه في مجال الطاقة المتجددة في عام ٢٠٠٨م، وكان يدعو إلى توسيع أجندة البحث والتطوير منذ ذلك الحين⁽⁴⁴⁾. ومع ذلك، فقد صوّت مجلس الأمة خلال الأعوام الخمسة الماضية لصالح خفض التمويل الحكومي لميزانية المعهد من ٩, ١١٠ مليون دينار كويتي في عام ٢٠١٧م إلى ٢٩, ٣٧ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٢٢م (٤١). وهذا دليل يؤكّد أنّ البحث والتطوير يفتقر

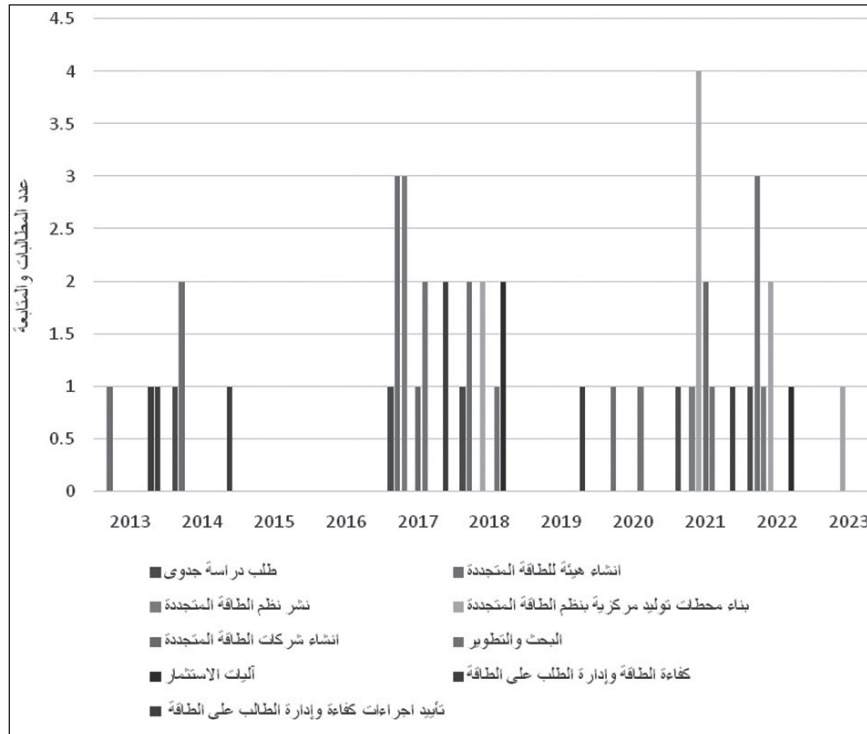
44 - Osamah Alsayegh et al.. "The Future of Kuwait's Energy System: Mitigating Threats and Seizing Opportunities – White Paper on a Sustainable National Energy Strategy. Technical Report EU061S." Kuwait Institute for Scientific Research. Kuwait (2017).

إلى الشعبية، وهو ليس أولوية تشريعية. المفارقة الماثلة، أن المجلس طالب في أربع مناسبات في ٢٠١٧م و ٢٠١٨م و ٢٠٢٠م و ٢٠٢١م بدعم البحث والتطوير، (انظر الشكل (٣)). في كل الأحوال، فإن الإنفاق على البحث والتطوير في الكويت منخفض بشكل ملحوظ، إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في البلاد من الناتج المحلي الإجمالي ١٨،٠٪ في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـ ٤٥،١٪ في الإمارات العربية المتحدة، و ٥٢،٠٪ في المملكة العربية السعودية، ومتوسط الإنفاق العالمي ٦٣،٢٪⁽⁴⁵⁾.

بالنظر إلى إعلان الكويت في عام ٢٠١٢م عن هدفها المتمثل في تلبية ١٥٪ من الطلب المحلي على الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠م، جاءت طلبات مجلس الأمة لبناء محطات طاقة متجددة مركزية في ٢٠١٨م و ٢٠٢١م و ٢٠٢٣م متأخرة كثيراً، وهذا برهان آخر يوضح مدى تدني الأولوية لأجندة انتقال الطاقة في النظام السياسي.

45 - "Research and development expenditure." World Bank (<https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS>)

الشكل (٣)
الاقتراحات التشريعية والقوانين المتعلقة بتحوّل نظام الطاقة



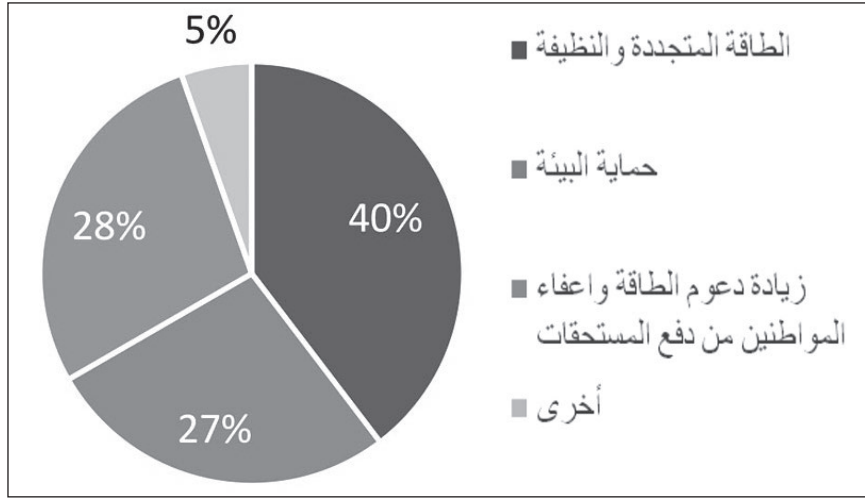
تُظهر الاقتراحات التشريعية المتمثلة باقتراحات برغبة وقانون ومشاريع القوانين موقفاً إيجابياً واضحاً تجاه اعتماد الطاقة النظيفة وحماية البيئة. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، كانت هناك دعوات نشطة لزيادة دعم الوقود الأحفوري ومنتجاته (وقود المركبات) والكهرباء والماء، والتي تشكّل ما يقارب ٣٠٪ من جميع الطلبات والمقترحات التشريعية (الشكل (٤)). لا يترك الدعم المرتفع للوقود الهيدروكربوني والكهرباء في الكويت أي مجال

كيف تعمل الديمقراطية الرعية في دولة الكويت على إبطاء مساعي تحوّل نظام الطاقة إلى الحيايد الكربوني

لتقنيات الطاقة المتجددة أو النظيفة للتنافس مع مصادر الطاقة التقليدية. علاوة على ذلك، فإنّ زيادة الدعم وزيادة الإعفاء من ديون الطاقة للمواطنين الكويتيين من شأنه أن يتعارض مع الجهود المبذولة لإنشاء شركات وطنية للطاقة المتجددة، والتي دعا مجلس الأمة إلى إنشائها. في حين ظهرت دعوتان لإصلاح الدعم في عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٤م، إلا أنّهما لم تحظيا بالاهتمام، مقابل ٣١ دعوة ومقترحاً لزيادة الدعم، وعليه، فإنّ إصلاح الدعم لن يطبّق في المستقبل المنظور.

على الرغم من أنّ معظم المقترحات المتعلقة بتحوّل نظام الطاقة تدعو إلى تقنيات الطاقة المتجددة أو النظيفة (٤٠٪ من المقترحات المتعلقة بتحوّل الطاقة)، لم يتمّ تنفيذ أيّ من المقترحات، ما يعكس بطء عملية التقدّم في نشر نظم الطاقة المتجددة في الكويت بشكل عام. حالياً في الكويت تساهم مصادر الطاقة المتجددة بحوالي ٢,٠٪ من إجمالي توليد الكهرباء. لا يوجد هيكل حوكمة رسمي منظمّ لنشر سلسلة إمداد نظم الطاقة المتجددة والنظيفة، بما في ذلك الاستثمار والحوافز والبنية التحتية وما إلى ذلك. وهذا يعني أنّ مجلس الوزراء ومجلس الأمة لم يتعاملا إلا بشكل سطحيّ مع تطوير مشاريع الطاقة المتجددة. حتى اللحظة، يعتبر تحوّل نظام الطاقة إلى الحيايد الكربوني في الكويت مجرد رؤية طموحة على المدى الطويل.

الشكل (٤)
نسب المقترحات التشريعية الداعمة والمثبطة لتحوّل نظام الطاقة



النتائج والسياسات المقترحة

يبين التحليل في الفصل السابق أعلاه ثلاثة عوامل رئيسة تعوق تقدّم التطوّر نحو أهداف تحوّل نظام الطاقة إلى الحياض الكربوني:

ضعف التنسيق: يوضّح الشكل (٣) والجدول (٥) عشوائية المقترحات القانونية والتشريعية ذات العلاقة بتحوّل الطاقة، وعدم سيرها ضمن برنامج منطقيّ تسلسليّ ابتداءً من الدراسات إلى التخطيط وتشريع الآليات المطلوبة وانتهاءً بمتابعة التنفيذ. تعكس عشوائية الاقتراحات ضعف التواصل والتنسيق بين الحكومة ومجلس الأمة.

تناقض الاقتراحات التشريعية: يعتبر تبني مصادر الطاقة النظيفة، وتطبيق تدابير كفاءة استهلاك الطاقة، وتكامل نظم تخفيف الانبعاثات،

وإدارة النفايات في قطاع الطاقة، الركائز المحورية نحو تحوّل الطاقة. يجب تطوير هذه الركائز معاً كحزمة واحدة متكاملة وليس بعضها دون بعض. إذ بينما يدفع مجلس الأمة نحو تبني نظم الطاقة النظيفة وحماية البيئة، نراه يوقف مساعي إدارة الطلب على الطاقة من خلال مطالبته بزيادة الدعم وإعفاء المواطنين من ديون الطاقة المستحقة.

تدني أولوية أجندة تحوّل نظام الطاقة: لا يقتصر التحوّل العالمي للطاقة على نشر الأنظمة ذات الصلة بالتكنولوجيا النظيفة فقط، وإنما يتطلّب تطوير ممارسةٍ جديرة بالحفاظ على الموارد الطبيعية المحلية وحماية البيئة مع تحسين جودة الحياة، وهي ممارسة تتعارض مع الثقافة الريعية في الكويت. على هذا النحو، فإنّ النظام السياسي أقلّ اهتماماً بدفع أجندة تحوّل الطاقة مقارنةً باهتمامه الأساسي والأكبر بإدارة توزيع الثروة.

يلزم النظام السياسي الاجتماعي في الكويت معظم صانعي السياسات (الذين يتمّ انتخابهم بحرية من قبل الجمهور) بحماية الثقافة الريعية والاستهلاكية في البلاد، وبالتالي، تقويض التقدّم نحو تحوّل نظام الطاقة. وعليه، فإنّ ديمقراطية الكويت المؤيّدة للريعية لها دور غير مباشر، ولكن ذو تأثير كبير في إبطاء تقدّم أجندتها الانتقالية في مجال الطاقة.

من ناحية أخرى، يطمح النظام السياسي (الممثّل بالسلطتين التنفيذية والتشريعية) إلى بلوغ هدف التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة في البلاد وحماية البيئة. ومن ناحية أخرى، يعمل النظام السياسي بإصرار للحفاظ على الوضع المجتمعي الراهن، الذي يعطي الأولوية للاستهلاك. يؤدّي هذا الوضع إلى إدارة غير فعّالة للطلب على الطاقة، مما يقوّض الأهداف الأساسية لتحوّل

الطاقة، أي الحفاظ على الموارد الطبيعية (من خلال الاستهلاك الفعّال للطاقة وتنويع مزيج الطاقة) وحماية البيئة (من خلال استخدام التقنيات النظيفة). من خلال البيانات الموضّحة في الجدول (٥) والشكل (٣) نستنتج أنّه من غير المرجّح أن يقدّم النظام السياسي، ولا سيّما مجلس الأمة، أيّ إجراء ملموس في المستقبل المنظور نحو إصلاح السلوك المجتمعي الذي يحرّكه الاستهلاك في البلاد. الخلاصة أنّه ما دام النظام السياسي يسعى إلى زيادة وحماية دعوم الطاقة ومنتجاتها وتخفيف عبء الديون المتعلّقة بها أو إلغائها، فإنّ ذلك سيعيق تقدّم تحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني في البلاد.

بشكل عام، تمثّل النظم السياسية الديمقراطية متطلبات المجتمع وتسعى وراء إرادة الجمهور. منذ أن بدأت الكويت بتصدير النفط في الأربعينات من القرن الماضي، اعتاد مواطنوها على ثقافة الدولة الريعية، حيث هيمنت ثقافة إدارة توزيع الثروة على الشؤون العامّة والسياسية⁽⁴⁶⁾، ويركّز نظامها السياسي على استهلاك وإدارة الموارد الطبيعية⁽⁴⁷⁾ أكثر من الإنتاج المعرفي والصناعي غير النفطي. كما أدّت -وما زالت- مسألة إدارة توزيع الثروة إلى تأجيج التوترات بين الحكومة ومجلس الأمة⁽⁴⁸⁾. وبالتالي، فإنّ أجندة تحوّل الطاقة ذات أولوية متدنيّة بالنسبة للنظام السياسي.

46 - Yousif M. Mohammad Alameen. "The Norwegian Oil Experience of Economic Diversification: A Comparative Study with Gulf Oil." *European Journal of Business and Management* 8. no. 15 (2016): 94-101.

47 - Fiona MacDonald. "Kuwait Parliament Approves State Budget With Narrower Deficit." *Bloomberg*. November 1, 2022. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-11-01/kuwait-parliament-approves-state-budget-with-narrower-deficit>.

48 Kristian Coates Ulrichsen. "Kuwait Muddles through Its Confusing Politics." *Arab Center Washington DC*. July 20, 2021. <https://arabcenterdc.org/resource/kuwait-muddles-through-its-confusing-politics/>.

على عكس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية غير الديمقراطية، حيث تتخذ النخبة الحاكمة القرارات وتنفذها وفقاً لرؤيتها، يسمح النظام السياسي في الكويت للسلطات القانونية والتشريعية أن تكون انتقائية في السياسات التي تختارها في نهاية المطاف. بعبارة أخرى، اتبعت الكويت نهجاً مجزأً في تحوّل الطاقة بدلاً من تبني إستراتيجية متكاملة تشمل إضافة موارد الطاقة النظيفة وتبني إجراءات الاستهلاك الفعّال للطاقة وتطبيق التدابير البيئية الوقائية. لا توجد حلول جاهزة ومباشرة للتغلب على التحدّيات التي يمثلها هذا النهج السياسي لأهداف تحوّل الطاقة في الكويت. لكن بعض السياسات يمكن أن تساعد في فكّ بعض العقد.

على المدى القصير، يجب أن ينسّق مجلس الوزراء مع أعضاء مجلس الأمة الذين يدعمون اتّباع نهج متكامل لانتقال الطاقة (أي نشر الطاقة المتجدّدة، وإدارة الطلب على الطاقة، وتكامل النظم النظيفة مع قطاع الطاقة لحماية البيئة) لاقتراح وممارسة الضغط من أجل إقرار تشريعات تصبّ في صالح تحوّل الطاقة. حيث يتمّ وضع برنامج لسياسات تشجّع وتمهّد الطريق لإصلاحات آلية الاستثمار، وتعزيز إجراءات كفاءة استهلاك الطاقة والاعتماد الأكثر على التقنيات النظيفة، ودعم البحث والتطوير في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يجب على أصحاب المصلحة بما فيها جمعيات المجتمع المدني والنفع العام وضع برنامج لحملة إعلامية تشمل المؤتمرات والمناقشات العامة المفتوحة والإعلانات التي توضح أهمية متابعة تحوّل الطاقة بشكل شامل.



لا تعتبر قضية تحوّل نظام الطاقة بالنسبة للكويت تحوّلاً تكنولوجياً بالدرجة الأولى، بل هي قضية تغيير سلوك مجتمعي في تبني نمط جديد في الاستهلاك الفعّال وزيادة مزيج الطاقة النظيفة. سيحتاج النظام السياسي (الحكومة ومجلس الأمة) إلى تنفيذ تغييرات سياسية طويلة الأجل إذا كان يريد تضمين قيم تحوّل الطاقة في المعايير المجتمعية، ابتداءً من تطوير نظام التعليم لتعزيز ثقافة الإبداع والإنتاجية والمسؤولية والإنجاز، بدلاً من تعزيز ثقافة الاستهلاك والنظام الريعي. هذا التحوّل في القيم هو مفتاح ليس فقط لدفع عملية تحوّل الطاقة، ولكن لتعزيز الازدهار الاقتصادي ونوعية حياة الرفاه المستدامة.

الختمة

بحثت الدراسة الدور الذي تلعبه الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دفع أجندة تحوّل نظام الطاقة أو تثبيطها. احتلت الكويت (وهي إمارة ديمقراطية دستورية لديها مجلس أمة يُنتخب أعضاؤه انتخاباً حرّاً) المرتبة الأخيرة في المشاريع التنموية الملموسة نحو تحوّل نظام الطاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كان النظام الديمقراطي في الكويت يساهم في بقاء وتيرة التنمية نحو أهداف التحوّل في مجال الطاقة.

تمّ استخدام قاعدة بياناتٍ وثائق الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي لمراجعة القوانين والتشريعات المقترحة والتي تمّ سنّها، والتي تتعلّق بقضايا الطاقة المتجدّدة وكفاءة الطاقة وحماية البيئة، وذلك في الفترة من ١ يناير ٢٠١٢م إلى ٣١ يناير ٢٠٢٣م. أظهرت منهجية مراجعة الوثائق الرسمية المزاج العام للحكومة ومجلس الأمة نحو المساعي لتحقيق الأهداف المتعلّقة بتحوّل نظام الطاقة، حيث تمّ استنتاج دور النظام السياسي الديمقراطي في الكويت بمدى أولوية تحوّل نظام الطاقة إلى الحياد الكربوني.

يتطلّب التحوّل الناجح لنظام الطاقة نحو الحياد الكربوني نهجاً متكاملًا يتضمّن ثلاث ركائز رئيسية، وهي: زيادة نسبة موارد الطاقة النظيفة في



مزيج الطاقة، وتطبيق إجراءات كفاءة الطاقة، وتكامل النظم النظيفة مع قطاع الطاقة لحماية البيئة. أظهرت نتائج التحليل أن النظام السياسي الديمقراطي في الكويت يلعب دوراً غير مباشر في إبطاء تقدّم تحوّل الطاقة، على الرغم من المقترحات التشريعية المتكرّرة لمجلس الأمة الكويتي الخاصة بنشر الطاقة المتجدّدة وحماية البيئة، إلا أنه يفتقر إلى الرغبة في اعتماد الركائز الثلاثة المذكورة كحزمة واحدة غير مجزأة. حيث إنّ ركيزة إجراءات كفاءة الطاقة عادة ما تتضمّن ركيزة سياسات كفاءة الطاقة بإجراءات غير شعبية المتعلقة بإصلاحات دعوم الطاقة، ورفع الرسوم والضرائب، وإلزام المواطنين بالنفقة على الاستثمار في تقنيات كفاءة الطاقة.

وحيث إنّ مجلس الأمة الكويتي يتمّ انتخابه بحرية من قبل المواطنين، فإنّ ذلك يدفع صانعي السياسة إلى الامتناع عن اعتماد إجراءات كفاءة استهلاك الطاقة. وعليه، فإنّ النظام السياسي في البلاد يشارك بشكل كبير في تعثّر الوصول إلى أهداف تحوّل نظام الطاقة. تتطلّب معالجة هذه التحدّيات من الحكومة تنفيذ سياسات قصيرة الأجل لزيادة الوعي العام، وسياسات طويلة الأجل لتغيير الفكر والسلوك الجمعي للمجتمع عن طريق التعليم. من المحتمل وجود قصور في هذه الدراسة، حيث من الممكن زيادة جراحة التحليل النوعي، والذي يمكن إجراؤه من خلال منتديات نقاش موائد مستديرة للمختصّين، ومقابلات شخصية مع الأفراد أصحاب العلاقة والمصلحة (على سبيل المثال: الأعضاء الحاليون والسابقون في الحكومة ومجلس الأمة وخبراء الشؤون العامة). يمكن أن يوفّر التعمّق في

هذا البحث مزيداً من المعلومات حول التفاعلات داخل النظام السياسي في الكويت (أي بين مجلس الوزراء ومجلس الأمة) فيما يتعلق بتقدّم تحوّل نظام الطاقة والمشاريع التنموية الأخرى بشكل عامّ في البلاد. وهذه دعوة للباحثين المهتمّين بالعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمتابعة البحث في هذا المجال.

ننوّه بأنّ النظام السياسي ليس العامل الوحيد الذي يؤثّر في تطوّر تحوّل نظام الطاقة في الكويت، هناك عوامل أخرى لها أدوار مؤثّرة وتتطلّب تحقيقاً لمعرفة مدى أثرها في عملية التحوّل. أمثلة على تلك العوامل المحتملة تشمل العوامل البيئية (قسوة المناخ) والقيود الجغرافية والتحدّيات الجيوسياسية بشأن أجندة تحوّل نظام الطاقة العالمي.

لا ينبغي أن تُؤخذ هذه الدراسة كشاهد على أنّ النظام الديمقراطي في الكويت له تأثير سلبي على تقدّم الدولة نحو أهدافها التنموية. وبدلاً من ذلك، ينبغي النظر إليها كدروس مُستفادة من ممارسة النظام السياسي في الكويت في أجندة الطاقة لإصلاح المسار نحو الأفضل.





قائمة المراجع



- 1 - The United Arab Emirates' Government portal. UAE Net Zero 2050. <https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/theuaesresponsetoclimatchange/uae-net-zero-2050>.
- 2 - Bahrain News Agency. Bahrain announces intention to bring carbon emissions to net zero by 2060. 24 October. 2021.
- 3 - Saudi and Middle East Green Initiatives. Paving the way to net zero emissions by 2060. <https://www.greeninitiatives.gov.sa/about-sgi/sgi-targets/reducing-emissions/reduce-carbon-emissions/>.
- 4 - Oman's Vision 2040. The Sultanate of Oman's National Strategy for an Orderly Transition to Net Zero. November. 2022.
- 5 - Reuters. Qatar targets 25% cut in greenhouse gas emissions by 2030 under climate plan. 28 October. 2021.
- 6 - Kuwait New Agency. Kuwait committed to reaching carbon neutrality by 2050. 7 November. 2022.



the Kuwait National Assembly, the country's legislative body. Then, a quantitative and associated qualitative analysis was carried out to deduce the results. The findings suggest that Kuwait's broader political system has persistently played an indirect role in slowing the country's pace of progress toward the energy transition. The study concludes by recommending short- and long-term mitigation policies to stimulate Kuwait's energy transition development.

Abstract

Although achieving a sustainable energy transition poses critical challenges for the hydrocarbon-dependent economies of the (GCC), the GCC countries have announced ambitious energy transition targets, seizing potential economic opportunities involving clean technology deployment and energy demand management measures. Energy transition progress varies among the GCC states, however, Kuwait, for example the only democratic country in the GCC has made slow headway, giving rise to the question of whether there is a relationship between political system type and advancement toward energy transition goals.

This study investigates the role of the GCC states' political systems in advancing (or discouraging) the energy transition. It focuses on Kuwait, which embraces a democratic political system and has made slow progress toward energy transition targets, and addresses the following questions:

- 1- Does democracy in Kuwait have a direct impact, indirect impact, or no influence on energy transition development?
- 2- What is the extent of the impact of Kuwait's political system on its energy transition agenda?
- 3- What aspects (if any) of Kuwait's political system hinder energy transition development?

To answer these research questions, a review of Kuwait's legal and legislative proposals and approvals from Jan. 1, 2012, to Jan. 31, 2023, was completed using the document database made available by



